وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 16 أبريل 2023

أخبار الطاقة

ارتفاع أسعار النفط يقلص خسائر البولي أوليفينات في واردات الصين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

فشلت أسواق استيراد البولي أوليفينات الصينية في تلبية التوقعات الثابتة منذ عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، وبقيت في الغالب على الجانب الضعيف بسبب ظروف الطلب الضعيفة. مع ذلك، أثار الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام تساؤلات حول ما إذا كانت وتيرة الخسائر في أسعار استيراد البولي بروبيلين والبولي إيثيلين ستتباطأ في المدى القريب.

في يوم الاثنين 3 أبريل، ارتفعت أسعار النفط الخام بأكثر من 5 دولارات للبرميل بسبب خفض غير متوقع للإنتاج من أوبك. ويُظهر المتوسط الأسبوعي لمعالج أسعار كيم أوربيس أن مؤشرات النفط العالمية برنت وعقود غرب تكساس الوسيط قد سجلت زيادات بأكثر من 13 ٪ و17 ٪ على التوالي، مقارنةً بما كانت عليه قبل أسبوعين، عندما شهدت العقود الآجلة أدنى مستوياتها في 15 شهرًا في خضم أزمة الأعمال المصرفية التي عكرت الأسواق. وتشير البيانات أيضًا إلى أنها قفزت إلى أعلى مستوياتها منذ أواخر يناير من هذا العام بعد هذه المكاسب.

أدى المشهد الأخير في أسواق الطاقة بالفعل إلى رفع المعنويات تجاه أسعار الإيثيلين والبروبيلين في المنبع ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لأسواق المصب في الوقت الحالي. وحافظت أسعار استيراد البولي بروبيلين والبولي إيثيلين في الصين على اتجاهها المستقر إلى الأدنى خلال الأسبوع الأول من أبريل، على الرغم من قفزة أسعار النفط الخام.

ولا يزال هناك تأثير على الأسعار الفورية ويرجع ذلك أساسًا إلى الضغط الهبوطي من ضعف الطلب، مع مساهمة تبديد المشكلات بشأن المعروض من الواردات وسط إعادة تشغيل المصانع في الشرق الأوسط، فضلاً عن القدرات الجديدة في الصين. ومع ذلك، فقد نجح الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة في دفع بعض اللاعبين إلى إعادة النظر في توقعاتهم على المدى القريب.

تبلغ أسعار البولي إيثيلين من الشرق الأوسط 1000-1020 دولار للطن لأفلام البولي إيثيلين المنخفض الكثافة، و950 - 985 دولار ًا للطن لأفلام البولي إثيلين المنخفض الكثافة، و970 - 995 دولار ًا للطن لأفلام البولي إيثيلين عالي الكثافة، على أساس تكلفة تخليص الصين، على أساس نقدي. وشهدت الأسعار الفورية انخفاض ًا بمقدار 10 - 20 دولارا للطن حتى الآن.

وعلق أحد المتداولين في البولي إيثيلين قائلاً: «الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار أفلام البولي إيثيلين عالي الكثافة ومنخفض الخطي بمقدار 5 دولارات للطن بينما انخفضت أسعار أفلام البولي إثييلين المنخفض الكثافة بمقدار 25 دولار ًا للطن. ولم يتم الإبلاغ عن أي مشكلات في العرض أو تحسن في الطلب حتى الآن».

ونظر ًا لأن الأسعار في اتجاه هبوطي، يفضل المشترون البقاء على الهامش أو الشراء بناءً على حاجتهم فقط. مع ذلك، يعتقد أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام سيوفر دعم ًا لأسعار البولي إيثيلين، حيث سيكون انخفاض أسعاره محدود ًا في المدى القريب على الرغم من ضعف الطلب.

أما بالنسبة لواردات البولي بروبيلين للصين، فقد تم تقييم أسعار الرافيا من الشرق الأوسط على أساس تكلفة تخليص الصين بشكل ثابت إلى 10 دولارات للطن أقل من الأسبوع الماضي عند 910 - 940 دولار ًا للطن. وقال تاجر صيني للبولي بروبيلين، «مقارنة بعروضنا السابقة، انخفضت جميع درجات البولي بروبيلين بمقدار 20 دولار ًا للطن. ارتفعت أسعار النفط الخام، لكن السوق الفوري لا يزال صامت ًا. ولا يزال المشترون حذرين، وعدد الصفقات التي تم إبرامها محدود». على صعيد آخر، لا تزال النظرة المستقبلية للبولي فينيل كلورايد في آسيا متشائمة لكن السوق تتطلع بشدة إلى ارتفاع أسعار النفط. وقال متعاملون إن الزيادة الحادة الأخيرة في أسعار النفط الخام أدت إلى إضعاف التوقعات الهبوطية لأسعار البولي فينيل كلورايد الآسيوية في مايو، حتى مع استمرار اللاعبين الصينيين في البيع بأفكار عند مستويات عالية. في الأسبوع الماضي، كانت التوقعات لأسعار شهر مايو لمنتج تايواني رئيس قد وصلت إلى 840 - 850 دولار ًا للطن على أساس تكلفة تخليص الهند، أو أقل بحوالي 50 - 60 دولار ًا للطن من عروض أبريل. مع ذلك، أدت الزيادة بنسبة 6 ٪ في أسعار النفط الخام يوم الاثنين إلى قيام مشغلي البولي فينيل كلورايد برفع توقعات الأسعار بشكل طفيف إلى حوالي 860 دولار ًا للطن، تكلفة تخليص الهند.

وأظهرت بيانات مؤشر أسعار كيم أوربيس انخفاض أسعار البولي فينيل كلورايد بنحو 13 - 17 ٪ في الهند وجنوب شرق آسيا والصين منذ عطلة رأس السنة القمرية الجديدة. كما شهدت أسعار حمولة على ظهر سفينة الصين من نفس الدرجة انخفاضًا بنسبة 13 ٪ في نفس الفترة.

وتم تقييم أسعار استيراد البولي فينيل كلورايد- كيه67، للأسبوع المنتهي في 1 أبريل أقل بمقدار 20 دولار للطن عن الأسبوع السابق عند 820 - 860 دولار للطن تكلفة تخليص الهند، 10 - 30 دولارا للطن أقل من 790 - 820 دولارا للطن تخليص جنوب شرق آسيا و30 - 40 دولارا للطن أقل عند 770 - 800 دولارا للطن تخليص الصين، وكلها على أساس نقدي.

ويراقب السوق باهتمام ارتفاع أسعار النفط الخام، وعلى الرغم من أن المعنويات العامة ظلت ضعيفة بسبب توافر البولي فينيل كلورايد الوافر في المنطقة، إلا أن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام أدت إلى تعزيز طفيف لتوقعات السوق.

خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، الذين يطلق عليهم اسم أوبك +، إنتاج النفط بمقدار 1.16 مليون برميل في اليوم في وقت سابق هذا الأسبوع، ليصل إجمالي التخفيضات إلى 3.66 ملايين، بما في ذلك التخفيضات التي تم الإعلان عنها في أكتوبر. وأدى ذلك إلى ارتفاع العقود الآجلة لخام برنت بنحو 6 ٪ يوم الاثنين إلى 84.93 دولارًا للبرميل. وعلى أساس أسبوعي، ارتفع خام برنت بنحو 9 ٪. بالمقارنة مع الأسبوعين الماضيين، عندما شهدت العقود الآجلة أدنى مستوياتها منذ 15 شهرًا في خضم الأزمة المصرفية التي تعصف بالأسواق، تشير أحدث المستويات إلى زيادة بأكثر من 13 ٪، استنادًا إلى المتوسط الأسبوعي لمعالج أسعار كيم أوربيس. علاوة على ذلك، استقرت أسعار الإيثيلين، في الأسبوع الماضي على الرغم من استمرار المخاوف بشأن تباطؤ الطلب وإطالة العرض الإقليمي. «قد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تنعكس زيادة أسعار النفط بشكل أكبر في المصب. لكننا بحاجة إلى رؤية التغيير في المعنويات التي تحدثها في أسواق البتروكيميائيات، بما في ذلك البولي فينيل كلورايد والمواد الأولية الخاصة به، كما قال تاجر هندي. مضيفاً «كنا نتوقع بثقة أن تقوم الشركة التايوانية الرئيسة بخفض الأسعار بما يصل إلى 60 دولارًا للطن عن مخصصاتها لشهر مايو. ونعتقد أن هذا قد لا يكون هو الحال الآن بعد أن ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد. نحن نتطلع الآن إلى خفض الأسعار بمقدار 40 - 50 دولارًا للطن».

والوضع العام للطلب والعرض لم يتغير كثيرًا ولكن التقارير الأخيرة من السوق تشير إلى تحسن طفيف في أفكار الشراء. ظلت أساسيات السوق دون تغيير باستثناء الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الخام. وأضاف تاجر هندي آخر أن ارتفاع أسعار النفط الخام يعني عودة المشترين إلى السوق بأفكار تسعير أعلى قليلاً مما كانت عليه في الأسابيع السابقة، وربما قلقون من أن أسعار شراء البولي فينيل كلورايد قد ترتفع في المستقبل.

قال متداول آخر: «لدينا عرض من منتج صيني بسعر 880 دولارًا للطن، لكنه في الواقع غير واقعي ولن ينجح لأن العطاءات عمومًا لم تتجاوز 830 دولارًا للطن». مضيفاً «لكننا على يقين من أن العروض الصينية بالتأكيد لن تتراجع في أي وقت قريب. وقد طُلب منا عدم العودة بعروض الأسعار المنخفضة عند 800 دولار».

وفي جميع أنحاء آسيا، كان الشراء محدودًا نتيجة لارتفاع المخزونات وتعافي الطلب على المصب بشكل أضعف من المتوقع. «ينتظر المشاركون في السوق عروض عقد مايو من شركة تايوانية كبرى، ويتوقعون جولة أخرى من تخفيضات الأسعار. وفي غضون ذلك، انهار الطلب الهندي، مع انخفاض الواردات بشكل حاد خلال الأسابيع الستة الماضية. كما أن لدى المشترين الهنود مخزونات عالية ولا يرغبون في شراء المزيد من الشحنات الفورية. في الوقت الحالي، مع اقتراب موسم الرياح الموسمية»، بحسب قول مصدر من منتج في شمال الصين.

الطلب على وقود الطائرات يمثل 57 بالمئة من مكاسب 2023 النفطية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في إغلاق الأسواق أمس الأول الجمعة، 14 أبريل، وحققت مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي مدعومًا بعلامات تضييق السوق العالمية، الأمر الذي دفع وكالة الطاقة الدولية إلى التحذير من ارتفاع الأسعار في المستقبل.

وقالت هيئة مراقبة الطاقة في الغرب إن الطلب العالمي سيصل إلى مستوى قياسي هذا العام على خلفية انتعاش الاستهلاك الصيني.

كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن التخفيضات الكبيرة في الإنتاج التي أعلنتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون بقيادة روسيا -وهي مجموعة تعرف باسم أوبك ++ قد تؤدي إلى تفاقم عجز المعروض النفطي وإلحاق الضرر بالمستهلكين. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 86.31 دولارا للبرميل مرتفعة 22 سنتا أو 0.3 بالمئة. بينما استقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عند 82.52 دولارًا للبرميل، مرتفعة 36 سنتًا، أو 0.4 ٪. سجل كلا العقدين للأسبوع الرابع على التوالي من المكاسب وسط تراجع المخاوف بشأن الأزمة المصرفية التي ضربت الشهر الماضي والقرار المفاجئ الأسبوع الماضي من قبل أوبك + لمزيد من خفض الإنتاج. ومن المقرر أن يسجل برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 1.5 ٪، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 2.4 ٪ خلال الأسبوع. وستكون أربعة أسابيع من الزيادات أطول سلسلة من هذا النوع منذ يونيو 2022.

وفي تقريرها الشهري يوم الجمعة، قالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط من المقرر أن ينمو بمقدار مليوني برميل يوميًا في عام 2023 إلى مستوى قياسي بلغ 101.9 مليون برميل يوميًا، مدفوعًا في الغالب باستهلاك أقوى في الصين بعد رفع قيود كوفيد هناك. وأضافت أن الطلب على وقود الطائرات يمثل 57 بالمئة من مكاسب 2023.

لكن أوبك أشارت يوم الخميس إلى مخاطر هبوط الطلب على النفط في الصيف كجزء من خلفية قرارها خفض الإنتاج بمقدار 1.16 مليون برميل يوميا أخرى. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن قرار أوبك + قد يضر المستهلكين وتعافي الاقتصاد العالمي. وقالت في تقريرها الشهري عن النفط: «المستهلكون الذين يواجهون تضخم أسعار الضروريات الأساسية سيضطرون الآن إلى توزيع ميزانياتهم بشكل أقل.» وهذا ينذر بشدة بالانتعاش الاقتصادي والنمو».

وقالت وكالة الطاقة الدولية إنها تتوقع انخفاض المعروض النفطي العالمي 400 ألف برميل يوميا بنهاية العام، مستشهدة بزيادة متوقعة في الإنتاج قدرها مليون برميل يوميا من خارج أوبك + تبدأ في مارس مقابل 1.4 مليون برميل يوميا من كتلة المنتجين.

وقال جون كيلدوف، الشريك في أجين كابيتال إل إل سي: «لقد ترسخت السرد مرة أخرى مع ارتفاع الطلب وضيق العرض النسبي، وهذا ما يحافظ على انتعاش النفط». كما ساعد على تعزيز الأسعار عدد منصات النفط والغاز الأميركية، وهو مؤشر للإمدادات المستقبلية، والذي انخفض للأسبوع الثالث على التوالي، وفقًا لبيانات بيكر هيوز.

وانخفض عدد حفارات النفط الأميركية بواقع اثنين إلى 588 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2022، في حين انخفض عدد منصات الغاز بواحدة إلى 157 منصة.

ورفعت إصدارات مؤشر الدولار الأميركي التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان يقترب من نهاية دورة رفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، ارتفعت العملة الأميركية يوم الجمعة، مما يجعل النفط المقوم بالدولار أكثر تكلفة للمستثمرين الذين يمتلكون عملات أخرى ويحد من نمو أسعار النفط.

ويعتبر التراجع الأخير للدولار الأميركي إشارة صعودية للأسواق العالمية، وفقًا لتقارير داتا تريك. ومنذ ذروته في سبتمبر، انخفض مؤشر الدولار الأميركي بنسبة 11.3 ٪. هذه واحدة من تلك التطورات التي، في البداية، قد تبدو غير بديهية للمستثمرين الذين يعتمدون على الدولار».

يعد الانزلاق الأخير للدولار خبرًا جيدًا للأسواق العالمية لأنه يشير إلى أن المستثمرين قد يبدؤون في التخلص من الملاذات الآمنة، وفقًا لـ داتا تريك. وقال نيكولاس كولاس، الشريك المؤسس لشركة أبحاث داتا تريك، في مذكرة إن العملة الأميركية - وفقًا لمؤشر الدولار الأميركي العريض الإسمي - تستعد لمواصلة الانخفاض نحو متوسطها طويل الأجل البالغ 115، والذي يقل 3.8 ٪ عن المستويات الحالية.

وكتب يقول: «إن ضعف الدولار في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية العالمية يتفق مع الماضي وعلامة صعودية بشكل عام حول المستقبل». «هذه واحدة من تلك التطورات التي، في البداية، قد تبدو غير بديهية للمستثمرين الذين يعتمدون على الدولار. ومع ذلك، فهي الطريقة التي تشير بها الأسواق إلى أوقات أفضل قادمة.»

وأضاف كولاس أن ضعف الدولار أمر إيجابي لكل من الأسهم غير الأميركية وأسهم التكنولوجيا الأميركية، وهو قطاع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الوحيد الذي يحتوي على أكثر من نصف إيراداته من مصادر غير الدولار. تاريخيًا، سجل مؤشر الدولار الأميركي، الذي يقارن قوة الدولار بسلة من العملات، ارتفاعات كبيرة في لحظات الأزمات الاقتصادية، مثل عامي 2009 و2022. لكن التاريخ أظهر أنه بمجرد انتهاء الاضطراب، سيضعف الدولار وسيستأنف النمو.

«أويل برايس»: تخفيضات الإنتاج الطوعية في «أوبك +» تنعش أسعار النفط

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

سجلت أسعار النفط الخام رابع مكاسب أسبوعية على التوالي، بعد تراجع المخاوف بشأن ارتفاع التضخم إضافة إلى استمرار تأثير الخفض الإضافي في إنتاج تحالف «أوبك +» بدءا من مايو المقبل.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن قرار «أوبك +» بخفض الإنتاج دفع العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط نحو 8 في المائة هذا الشهر، وسط استمرار في رفع التوقعات بشأن ضيق مستقبلي محتمل في أسواق النفط.

وعد التقرير أن بوادر انتعاش الطلب في الصين وفرت مزيدا من الدعم لأسعار النفط الخام وإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من ارتفاع مخزونات النفط الخام تجاهل التجار الزيادة الصغيرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية.

وذكر أن تقرير أوبك الشهري أثار مخاوف بشأن الطلب الصيفي، ما شجع التجار على جني الأرباح بعد أن فشلت السوق في متابعة الاتجاه الصعودي. ونوه بأن هدوء توقعات التضخم في الولايات المتحدة رفع الآمال بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيتوقف عن رفع أسعار الفائدة حيث توقف الزخم الصعودي بشكل مفاجئ.

وسلط التقرير الضوء على تحذير منظمة أوبك من مخاطر هبوط الطلب على النفط في الصيف بسبب ارتفاع المخزونات والتحديات الاقتصادية العالمية وذلك على خلفية تخفيضات الإنتاج التي أعلنها منتجو «أوبك +» في وقت سابق هذا الشهر، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، مؤكدا محافظة «أوبك» على توقعاتها بأن الطلب على النفط سيرتفع في 2023 على الرغم من تقرير النفط الشهري الذي أشار إلى ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية.

من جانب آخر، أوضح تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام ارتفعت للأسبوع الرابع على التوالي مدعومة بعلامات على تضييق السوق العالمية، ما جعل وكالة الطاقة الدولية تحذر من ارتفاع الأسعار في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أن الخام الأمريكي سجل أطول فترة من التقدم الأسبوعي منذ يونيو الماضي حيث يحوم النفط الخام بالقرب من أعلى مستوياته في خمسة أشهر بعد أن فاجأت «أوبك +» السوق بخطط لخفض أكثر من مليون برميل من الإنتاج اليومي.

وذكر أن تراجع المخزونات الأمريكية وضعف التدفقات من روسيا وانقطاع إمدادات خطوط الأنابيب من كردستان العراق أدت بالفعل إلى زيادة المكاسب، منوها باستيعاب الأسواق أسبوعا من التوقعات المختلطة للعرض والطلب الخام، حيث قالت وكالة الطاقة الدولية في توقعاتها الشهرية «إن التخفيضات الأخيرة لـ(أوبك +) تعزز أسعار النفط للمستهلكين الذين يواجهون بالفعل تضخما مرتفعا».

وأبرز التقرير أن منظمة أوبك توقعت في تقريرها الشهري أن الأسواق ستعاني نقصا شديدا في المعروض النفطي، وفي المقابل توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تجاوز الإمدادات الطلب في عامي 2023 و2024.

وأضاف أن «الطلب من أكبر مستورد للخام في العالم يدعم الأسعار أيضا حيث تظهر البيانات الأخيرة أن الصين استوردت الشهر الماضي أكبر قدر من النفط في ثلاثة أعوام مدعومة بالتدفقات الروسية القياسية»، بينما أكد بنك الصين الشعبي أن اقتصاد البلاد من المتوقع أن ينمو بنحو 5 في المائة هذا العام، موضحا أن الخام لا يزال ثابتا بالقرب من أعلى مستوى في خمسة أشهر حيث أدى تقلص المخزونات الأمريكية وزيادة الواردات الصينية إلى زيادة مؤشرات السوق العالمية المشددة. ولفت التقرير إلى أن أساسيات السوق تدعم الارتفاع الأخير للنفط الخام حيث انخفضت المخزونات مرة أخرى الأسبوع الماضي في مركز التخزين الأمريكي الرئيسي في كوشينج في ولاية أوكلاهوما، في حين أدى ضعف صادرات النفط الروسية وتوقف التدفقات من كردستان العراق إلى كبح الإمدادات.

ونوه بانتعاش النفط الخام بأكثر من 20 في المائة منذ أن سجل أدنى مستوى له في 15 شهرا في مارس الماضي وسط مؤشر على أن طلب الصين آخذ في الازدياد حيث شحنت أكبر مستورد للنفط الخام معظم النفط فيما يقرب من ثلاثة أعوام في مارس الماضي، كما أدى الإعلان المفاجئ عن خفض الإنتاج الصادر عن «أوبك +» إلى رفع الأسعار إلى أقصى حد خلال عام، ما أدى إلى معاقبة المضاربين الذين راهنوا على انخفاض أسعار النفط.

من جهة أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة الجمعة مسجلة المكاسب الأسبوعية الرابعة على التوالي بعد صدور تقرير وكالة الطاقة الدولية. وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 0.26 في المائة، إلى 86.31 دولار للبرميل.

كما صعدت عقود النفط الأمريكي بنسبة 0.44 في المائة، عند 82.52 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنحو 2.3 في المائة. وأشار محللون إلى تراجع المخاوف بشأن ارتفاع التضخم وتأثيره في مستويات الطلب على الطاقة.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع بعد انخفاضها أربعة الأسبوع الماضي. وأشار تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية لأنشطة الحفر إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 748 هذا الأسبوع 55- منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022- لا يزال 327 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء. ولفت إلى انخفاض حفارات النفط في الولايات المتحدة بمقدار اثنين هذا الأسبوع، للأسبوع الثاني على التوالي حيث هبطت عند 588 كما انخفضت منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 157 فيما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها. ونوه التقرير بارتفاع عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ثلاثة كما انخفض عدد الحفارات في «إيجل فورد» بمقدار اثنين.

وأبرز التقرير ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 100 ألف برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 7 أبريل إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة بمقدار 500 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

23 دولة إفريقية تحذر: التنمية أولى من تمويل مكافحة تغير المناخ

الاقتصادية

أكد عبدالسلام بيلو المسؤول الممثل لـ23 دولة إفريقية في البنك الدولي، أن الدول الإفريقية لا تريد أن يكون تمويل البنك الدولي لتغير المناخ «على حساب التنمية».

وبحسب «الفرنسية» قال بيلو: «يجب أن نكون واضحين جدا. لم ينكر أي من البلدان التي أمثلها أهمية الاحتباس الحراري، لكن هذا لا يمكن أن يتم على حساب التنمية».

وتساءل: «كيف يمكن أن يكون إجراء تحول اقتصادي إذا لم يكن هناك وصول للخدمات الأساسية مثل الكهرباء» التي ما زال 600 مليون إفريقي محرومين منها.

في هذه الظروف، أولوية البلدان الإفريقية -على حد قول الممثل الإفريقي- هي أن يكون لديها «بنك أقوى وأكثر فاعلية، لكن يحتفظ بهويته الخاصة المرتبطة بإعادة الإعمار والتنمية»، بينما تستمر المناقشات حول إصلاح المؤسسات.

وأحرز تقدم خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع الإعلان عن زيادة القدرات التمويلية للبنك الدولي بمقدار 50 مليار دولار للأعوام العشرة القادمة. لكن ذلك غير كاف لمواجهة التحديات المقبلة، بينما يقدر صندوق النقد الدولي احتياجات التمويل بألف مليار دولار سنويا، لضمان انتقال الطاقة والمناخ في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الناشئة.

قال بيلو: إن «هذه العناصر مهمة جدا بالنسبة لنا. أنا من منطقة وبلد النيجر، التي تواجه صعوبات مناخية، ليس أخيرا، بل منذ عقود. نعيش هذه المشكلات، ونعلم أننا بحاجة مزيد من الموارد لمواجهتها».

ودعا الممثل الإفريقي إلى «انتقال سلس» على رأس البنك الدولي، معتبرا أنه يجري «في لحظة خاصة جدا».

ويفترض أن يترك ديفيد مالباس الرئيس الحالي للمؤسسة المالية الدولية، منصبه في أيار (مايو) على الأرجح، لخلفه الذي سيكون مرشح الولايات المتحدة أجاي بانجا الذي ولد ونشأ في الهند، وهو المرشح الوحيد في السباق.

انتهز بيلو الفرصة للإشادة بالرئيس المنتهية ولايته «على عمله الجيد جدا على رأس البنك الدولي».

وأضاف بيلو أن بانجا تلقى «دعما قويا من الدول التي زارها (ساحل العاج وكينيا) وأتيحت له الفرصة ليقدم للحكومات التي أمثلها رؤيته ونهجه في التنمية ولا سيما في إفريقيا. اتخذ البعض موقفا مؤيدا لها».

وتابع: «نعتقد أن خبرته ستكون مهمة جدا في مساعدة البنك الدولي على تعزيز تعبئة القطاع الخاص، وخلال مناقشتنا تحدث عن حلول عملية مهمة جدا لتعزيز التزام القطاع الخاص».

من جهته، دعا سلطان أحمد الجابر رئيس مؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب28» إلى ضمان وجود تمويل «متاح وسهل المنال ومعقول التكلفة» للاقتصادات النامية الأكثر عرضة للتداعيات المدمرة للاحترار المناخي.

وأشار الجابر، وهو رئيس شركة النفط الوطنية العملاقة «أدنوك»، إلى أنه حث وزراء المناخ والطاقة والبيئة في مجموعة السبع المجتمعين في اليابان السبت والأحد على إعطاء الأولوية لدعم الدول الفقيرة.

وقال على هامش محادثات مجموعة السبع في سابورو: «حان وقت توفير صفقة عادلة لدول الجنوب، خصوصا فيما يتعلق بتمويل المناخ». وأضاف: «لا مانع لدي من زيادة الطموحات، حتى من طرح مزيد من الخطط والبرامج الطموحة».

لكن من أجل تعزيز الثقة دوليا، يجب أن تكون الطموحات «مجهزة ومقترنة ومدعومة بخطط حقيقية وعملية وقابلة للتنفيذ، وممكنة من التمويل، ليكون متاحا وسهل المنال ومعقول التكلفة».

وتؤكد النسخة المسربة الأخيرة من مسودة بيان مجموعة السبع عن المناخ الذي يفترض أن يصدر الأحد، التزام دول المجموعة بتعهد بقيمة 100 مليار دولار يعود إلى مؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب15» الذي عقد في كوبنهاجن في 2009.

وجاء في المسودة أن مجموعة دول السبع تتعهد العمل مع دول نامية أخرى «لبلوغ الهدف بشكل كامل في عام 2023». وفي مسودة الإعلان الختامي تتحدث مجموعة السبع أيضا عن «عقد حاسم» على صعيد البيئة، داعية إلى حفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 60 في المائة على الصعيد العالمي بحلول 2035 مقارنة بمستوياتها في 2019 وفقا لتوصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. واجتمع وزراء الطاقة والمناخ والبيئة في دول مجموعة السبع أمس، في سابورو شمال اليابان، لإجراء مفاوضات أخيرة تستمر حتى اليوم، فيما إعلانهم الختامي مرتقب جدا على خلفية الأزمة المناخية الملحة. وكانت اليابان تريد الدعوة إلى استثمارات جديدة في الغاز على خلفية أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وأن تؤيد مجموعة السبع استراتيجيتها لانتقال الطاقة التي تثير جدلا، وتقوم على استخدام جزئي للهيدروجين والأمونيا في المحطات العاملة بالغاز والفحم. وقال ياسوتوشي نيشيمورا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني: «من الضروري العمل لتحقيق الهدف المشترك القائم على تحقيق الحياد الكربوني من خلال اعتماد مقاربات متنوعة وفقا لظروف كل بلد». إلا أن اليابان لم تحصل على مبتغاها بالكامل. وأوضحت الوزيرة الفرنسية «توصلنا إلى حل وسط معقول» مع التشديد على «البعد قصير المدى» لموجبات التزود بالغاز.

ونصت مسودة جديدة للبيان المشترك الذي سيصدر عن الاجتماع، على الحد من الاستثمارات في هذا القطاع، وإعطاء الأولوية «لعملية انتقال نحو الطاقة النظيفة بفضل اقتصاد في استهلاك الطاقة، وحفض الطلب على الغاز».

أما اقتراح اليابان الثاني للاعتراف بالأمونيا والهيدروجين على أنهما وقود «نظيف» لمحطات توليد الطاقة، فقد أرفق بشروط، فهذه التكنولوجيات يجب أن تطور استنادا إلى مصادر «متدنية الكربون» على ما جاء في الصيغة الأخيرة لمسودة الإعلان الختامي.

صفحة الطاقة النووية لم تطو بعد .. اهتمام عالمي متزايد وأسطول محطات آخذ بالتقادم

الاقتصادية

بينما تطوي دول صفحة النووي من سجلها، تبدي دول أخرى اهتماما بهذا المصدر بحجة تلبية حاجاتها في مجال الطاقة وبدافع المساهمة في لجم التغير المناخي، غير أن هذه الشهية المتجددة تنتظر ترجمتها بخطوات ملموسة.

ووفقا لـ«الفرنسية»، تولد الطاقة النووية حاليا 10 في المائة من الكهرباء في العالم، في 31 دولة «باستثناء ألمانيا»، بحسب الوكالة الدولية للطاقة.

وتعرضت الطاقة الذرية لانتكاسة في الحادثة التي وقعت في محطة فوكوشيما للطاقة في اليابان 2011، وبعد ذلك قررت ألمانيا وسويسرا التخلي عن مصادر الطاقة هذه، بشكل تدريجي إلى حد ما، بينما أبطأت الصين برنامجها الضخم.

وأقرت إيطاليا أيضا إلغاء تدريجيا للطاقة النووية في استفتاء أجرته 1987 بعد كارثة تشيرنوبيل. بشكل عام، تراجع عدد المفاعلات النووية قيد التشغيل في العالم من 441 في 2002، وهو الحد الأقصى التاريخي، إلى 422 في نهاية 2022، وفق قوائم الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعاد إجمالي الإنتاج النووي إلى أعلى مستوياته في 2021، لكن المستقبل يبدو غامضا في هذا المجال، إذ إن أسطول المحطات النووية آخذ في التقادم، وعدد المشاريع التي يتم إطلاقها كل عام -عشرة في 2022، نصفها في الصين- لا يزال بعيدا عن المعدلات المسجلة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وشهد 1976 وحده إطلاق 44 منشأة للطاقة النووية. وتظل الولايات المتحدة أول قوة نووية مدنية، مع 92 مفاعلا، ومتوسط أعمار هذه المفاعلات آخذ في الازدياد «42 عاما»، فيما تعمل البلاد حاليا على إنشاء محطتين جديدتين فقط. لكن جو بايدن، يؤمن بضرورة إنتاج كهرباء «نظيفة» 100 في المائة، بحلول 2035، وتعتزم حكومته دعم القطاع.

ولا تزال فرنسا، التي تمتلك 56 مفاعلا «متوسط عمرها 37 عاما»، الدولة الأولى عالميا على صعيد الاعتماد على الطاقة النووية لكل فرد. بعد أن قررت تقليص حجم قدراتها في هذا المجال، فإنها تتجه حاليا نحو برنامج جديد من ستة أو حتى 14 مفاعلا، يتم تشغيل أولها بحلول 2035 - 2037.

في غضون ذلك، سيتعين على شركة كهرباء فرنسا إنجاز مفاعل الجيل الجديد EPR في منطقة نورماندي، الذي تأخر إنشاؤه 12 عاما عن الموعد المحدد.

أما بريطانيا، وهي دولة رائدة أخرى في هذا المجال، فلديها تسعة مفاعلات، كثير منها يقترب من نهاية حياته. وهي تخطط إلى بناء ثمانية مفاعلات بحلول 2050، لكن المصنع الوحيد قيد الإنشاء، وهو «هينكلي بوينت سي»، يشهد ارتفاعا في التكاليف.

والدولتان الفاعلتان الحقيقيتان على صعيد الطاقة النووية حاليا هما الصين على صعيد الإنتاج الداخلي، وروسيا في التصدير.

وعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية، من بين 25 محطة نووية جرى إطلاق ورش بنائها في العالم، كانت جميعها إما في الصين، وإما خارج الصين لكن بإشراف روسي، وفق تقرير أصدره خبراء مستقلون بالاستناد إلى بيانات عامة، بعنوان «تقرير حالة الصناعة النووية العالمية». وتواصل الصين تدشين المحطات الجديدة، وباتت تتفوق على فرنسا مع 57 منشأة للطاقة النووية. ورغم أنها تجمع بين التقنيات الروسية والفرنسية والأمريكية والكندية، لكن نشاط الصين النووي يقتصر على المشاريع الوطنية، إضافة إلى عقود تعاون مع باكستان. من ناحية أخرى، تهيمن روسيا على السوق الدولية، إذ ثمة 25 مفاعلا قيد الإنشاء: خمسة في روسيا و20 في دول أخرى «بنجلادش وبيلاروس والصين ومصر والهند وإيران وسلوفاكيا وتركيا». وبدأت هذه المشاريع في العقد الأول من القرن الحالي، أو في 2015 أو 2018، وصولا إلى إطلاق المشروع في مصر 2022.

ويقول ميكله شنايدر، المعد الرئيس لتقرير «حالة الصناعة النووية العالمية»، إن «الجديد هو دخول دول لم يكن لديها حتى الآن طاقة نووية على الخط، بينها بنجلادش أو مصر»، عادا أن ذلك يعكس استراتيجية روسية لـ«إنشاء ترابط طويل الأمد».

على خلفية أزمة الطاقة، المرتبطة جزئيا بالحرب في أوكرانيا، تعرب دول أخرى عن اهتمامها المتجدد بالطاقة الذرية.

بلجيكا، التي اختارت 2003 وقف الطاقة النووية، تريد تمديد العمل في مفاعلين لمدة عشرة أعوام. كما بدأت اليابان التفكير حول إمكانية بناء مفاعلات جديدة، لكن مهمة إعادة تشغيل المفاعلات الحالية معقدة وتواجه تحفظا من الرأي العام.

بالنسبة إلى بولندا أو تشيكيا أو الهند، فإن الأمر يتعلق بتقليل اعتمادها على الفحم، كما أن دولا أخرى، مثل السويد أو هولندا، أعربت عن اهتمامها بالطاقة النووية.

وفي هذا السياق، رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية توقعاتها لـ2022، للعام الثاني على التوالي، وتوقعت أن تزيد الطاقة النووية المركبة في العالم بأكثر من الضعف بحلول 2050.

ولكن «لتحقيق ذلك، يجب التغلب على تحديات كثيرة»، وفق الوكالة التي أشارت إلى ضرورة «التناغم التنظيمي والصناعي»، والحاجة إلى «إحراز تقدم في إدارة النفايات المشعة عالية النشاط».

وبسبب تكلفتها ومخاطرها، ما زالت دول تقف بحزم ضد الطاقة النووية، بما فيها نيوزيلندا. وتجد هذه الاختلافات صدى لها داخل الاتحاد الأوروبي، في النقاشات المحتدمة في بروكسل حول دعم هذه الطاقة.

بعد أعوام من المراوغة .. ألمانيا تغلق آخر 3 محطات نووية إلى الأبد

الاقتصادية

أغلقت ألمانيا آخر ثلاث محطات للطاقة النووية، أمس، لتنهي برنامجا استمر ستة عقود، وأثار واحدة من أقوى حركات الاحتجاج في أوروبا، لكنه حصل على مهلة قصيرة بسبب حرب أوكرانيا.

وانتهت أعمال أبراج الدخان في مفاعلات إيسار 2 وإيمسلاند ونيكارفيستهايم 2 إلى الأبد بحلول منتصف الليل، في إطار تنفيذ برلين خطتها لقصر توليد الكهرباء على المصادر المتجددة بحلول 2035.

وبعد أعوام من المراوغة، تعهدت ألمانيا بالتخلي عن الطاقة النووية بشكل نهائي بعد كارثة فوكوشيما التي شهدتها اليابان في 2011، وأدت إلى تلوث إشعاعي وأحدثت حالة ذعر في العالم.

لكن الخطوات النهائية للإغلاق تأجلت الصيف الماضي إلى هذا العام بعد أن أوقفت ألمانيا واردات الوقود الأحفوري من روسيا بعد الحرب في أوكرانيا. وارتفعت الأسعار وعمت المخاوف من نقص الطاقة أنحاء العالم، لكن ألمانيا الآن صارت مطمئنة مجددا بشأن إمدادات الغاز والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة.

وقالت وزارة الاقتصاد إن المحطات الثلاث الأخيرة أسهمت في نحو 5 في المائة فقط من إنتاج الكهرباء في ألمانيا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي أن الطاقة النووية شكلت 6 في المائة فقط من إنتاج الطاقة في ألمانيا العام الماضي، مقابل 44 في المائة من مصادر الطاقة المتجددة.

وتقول الحكومة إن الإمدادات مضمونة بعد التخلص من الطاقة النووية، وأن ألمانيا ستستمر في تصدير الكهرباء، مشيرة إلى المستويات المرتفعة لمخزونات الغاز ومحطات الغاز المسال الجديدة على الساحل الشمالي والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة.

وأعربت شتيفه ليمكه وزيرة البيئة الألمانية، عن ارتياحها لإغلاق آخر محطة للطاقة النووية في البلاد أمس، إذ قالت الوزيرة، التي تنتمي إلى حزب الخضر، في تصريحات، «الخروج من الطاقة النووية يجعل ألمانيا أكثر أمانا، في حالة وقوع حادث، فإن مخاطر الطاقة النووية لا يمكن السيطرة عليها في نهاية المطاف».

ووفقا لتقييم المكتب الاتحادي الألماني لسلامة إدارة النفايات النووية، فإن الخروج من الطاقة النووية خطوة سليمة أيضا في ظل الحرب في أوكرانيا. وبحسب بيانات المكتب، فإن العناصر المشعة المخزنة في المستودعات النهائية داخل طبقات جيولوجية عميقة محمية بذلك بصورة أكبر ضد أي هجمات أو عمليات تخريب، مقارنة بوجودها في مفاعل أو مرفق تخزين مؤقت فوق الأرض.

وقال رئيس المكتب، فولفرام كونيش، «لا يمكن للخرسانة والأسلاك الشائكة وحراس الأمن أن يحلوا محل التخزين طويل الأمد في تكوينات جيولوجية عميقة ومستقرة».

صعوبات في توحيد صف «مجموعة السبع» لحل الأزمة المناخية

الشرق الأوسط

اجتمع وزراء الطاقة والمناخ والبيئة في دول مجموعة السبع، أمس، في سابورو في شمال اليابان، لإجراء مفاوضات أخيرة تستمر حتى الأحد، فيما إعلانهم الختامي مرتقب جداً على خلفية الأزمة المناخية الملحة. وتواجه المجموعة التي تضم الدول الصناعية الرئيسية في العالم، ضغوطاً لإثبات وحدة صفها وتعزيز تحركها بعد التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في مارس (آذار) المقبل. وقالت هذه الهيئة إن الاحترار العالمي الناجم عن النشاط البشري سيصل إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستواه في حقبة ما قبل الثورة الصناعية، اعتباراً من سنوات 2030 - 2035 أي أبكر مما كان متوقعاً. لكن اتفاق باريس حول المناخ المبرم في 2015، الذي تؤكد كل دول مجموعة السبع التزامها به، نص على حصر الاحترار المناخي بـ1.5 درجة مئوية أو دون الدرجتين كحد أقصى.

وينبغي على مجموعة السبع تحديد نهجها في مكافحة الاحترار المناخي قبل استحقاقات مهمة في وقت لاحق من السنة، من بينها قمة مجموعة العشرين في الهند، ومؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب 28» في دبي.

وأكدت أنييس بانييه روناشر، وزيرة انتقال البيئة الفرنسية، أمام صحافيين: «ثمة تقدم كبير» في البيان المشترك لمجموعة السبع.

وأضافت: «للمرة الأولى تقول مجموعة السبع إنه ينبغي تسريع التخلي عن كل مصادر الطاقة الأحفورية» إذا لم تترافق مع ترتيبات لحجز انبعاثات ثاني اكسيد الكربون وتخزينها. وأضافت: «هذا تقدم رئيسي، ونريد أن تعتمد مجموعة العشرين و«كوب 28» هذا الخطاب».

وأعربت منظمات غير حكومية عدة عن خشيتها من أن يشكل الاجتماع الوزاري هذا تراجعاً على جبهة مكافحة الأزمة المناخية الملحة جراء مواقف اليابان المحافظة على هذا الصعيد.

وكانت اليابان تريد الدعوة إلى استثمارات جديدة في الغاز على خلفية أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وأن تؤيد مجموعة السبع استراتيجيتها لانتقال الطاقة التي تثير جدلاً وتقوم على استخدام جزئي للهيدروجين والأمونيا في المحطات العاملة بالغاز والفحم.

وقال ياسوتوشي نيشيمورا، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني: «من الضروري العمل لتحقيق الهدف المشترك القائم على تحقيق الحياد الكربوني من خلال اعتماد مقاربات متنوعة وفقاً لظروف كل بلد».

إلا أن اليابان لم تحصل على مبتغاها بالكامل. وأوضحت الوزيرة الفرنسية: «توصلنا إلى حل وسط معقول» مع التشديد على «البعد القصير المدى» لموجبات التزود بالغاز.

ونصت مسودة جديدة للبيان المشترك الذي سيصدر عن الاجتماع على الحد من الاستثمارات في هذا القطاع وإعطاء الأولوية «لعملية انتقال نحو الطاقة النظيفة بفضل اقتصاد في استهلاك الطاقة وحفض الطلب على الغاز».

أما اقتراح اليابان الثاني للاعتراف بالأمونيا والهيدروجين على أنهما وقود «نظيف» لمحطات توليد الطاقة فقد أرفق بشروط، حيث إن هذه التكنولوجيات يجب أن تُطور استناداً إلى مصادر «متدنية الكربون ومتجددة»، على ما جاء في الصيغة الأخيرة لمسودة الإعلان الختامي.

وعلق إد كينغ من شبكة التواصل حول المناخ قائلاً: «نظراً إلى ضعف التوقعات (بشأن اجتماعات سابورو) تبدو النتيجة اليوم أفضل مما كان يتوقعه كثيرون».

وتريد مجموعة السبع أيضاً، بحسب مسودة البيان المشترك، تأكيد التزام قطعته العام الماضي بإزالة الكربون كلياً أو بشكل شبه كامل من قطاع الكهرباء في بلدانها بحلول عام 2035.

كذلك تريد إعطاء الأولوية لتسريع التخلي عن الفحم في هذا القطاع، وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها، في رسالة يبدو أنها موجهة ضمنياً إلى الصين خصوصاً.

إلا أن دول مجموعة السبع لم تتوصل إلى اتفاق حول تحديد مهلة للتخلي عن الفحم في توليد الطاقة الكهربائية، في حين كانت المملكة المتحدة اقترحت عام 2030.

وفي مسودة الإعلان الختامي، تتحدث مجموعة السبع عن «عقد حاسم» على صعيد البيئة، داعية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 60 في المائة على الصعيد العالمي بحلول 2035، مقارنة بمستوياتها في 2019، وفقاً لتوصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

- دعوات رئيس «كوب 28»

من جهته، دعا رئيس مؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب28» سلطان الجابر، إلى ضمان وجود تمويل «متاح وسهل المنال ومعقول التكلفة» للاقتصادات النامية الأكثر عرضة للتداعيات المدمِّرة للاحترار المناخي.

وأشار الدكتور الجابر، وهو رئيس شركة النفط الوطنية العملاقة «أدنوك»، إلى أنه حث وزراء المناخ والطاقة والبيئة في مجموعة السبع المجتمعين في اليابان، السبت والأحد، على إعطاء الأولوية لدعم الدول الفقيرة.

وقال لوكالة الصحافة الفرنسية على هامش محادثات مجموعة السبع في سابورو: «حان وقت توفير صفقة عادلة لدول الجنوب، خصوصاً فيما يتعلّق بتمويل المناخ». وأضاف: «لا مانع لديّ من زيادة الطموحات، وحتّى مِن طرح مزيد من الخطط والبرامج الطموحة».

لكن من أجل تعزيز الثقة دولياً، يجب أن تكون الطموحات «مجهزة ومُقترنة ومدعومة بخطط حقيقية وعملية وقابلة للتنفيذ وممكّنة من التمويل متاح وسهل المنال ومعقول التكلفة».

ولفت الجابر إلى أن تمويل المناخ للدول النامية يجب أن يكون «على رأس جدول الأعمال». وشدّد على ضرورة «تحقيق توازن بين العاطفة والواقعية من أجل تقديم صفقة حقيقية وعملية وتقدمية في كوب28».

وفي خطاب أمام وزراء المناخ في اجتماع مغلق لمجموعة السبع، السبت، دعا الجابر أيضاً الدول المتقدمة إلى الوفاء بوعدها بتزويد الدول النامية بمبلغ 100 مليار دولار سنوياً لمكافحة تغير المناخ.

وطالب أيضاً العالم بزيادة الأموال المتاحة للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتمويل التكيف وانتقال الطاقة ثلاث مرات بحلول عام 2030.

الطلب العالمي على الكهرباء يسجل رقمًا قياسيًا خلال 2022

أحمد عمار

الطاقة

سجّل الطلب العالمي على الكهرباء رقمًا قياسيًا جديدًا، خلال العام الماضي (2022)، مع نمو ملحوظ في الصين والولايات المتحدة أكبر اقتصادين حول العالم.

وبلغ استهلاك الكهرباء في العالم مستوى 28.51 ألف تيراواط/ساعة خلال العام الماضي، مقابل 27.81 ألف تيراواط/ساعة في عام 2021، بزيادة سنوية بلغت 694 تيراواط/ساعة، ما يعادل نسبة 2.5٪، بحسب تقرير حديث صادر عن مركز أبحاث الطاقة النظيفة (إمبر).

ويأتي الجزء الأكبر من الطلب العالمي على الكهرباء من الاقتصادات الكبرى، بقيادة الصين التي سجّلت 8.84 ألف تيراواط/ساعة، لتمثل 31٪ من إجمالي الاستهلاك بنهاية 2022، تلتها الولايات المتحدة بنحو 4.33 ألف تيراواط/ساعة، ما يعادل 15٪ من الإجمالي العالمي.

كما سجّل الطلب على الكهرباء بدول الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي نحو 2.79 ألف تيراواط/ساعة، ليمثل 10٪ من الاستهلاك العالمي، وفي الهند بلغ 1.83 ألف تيراواط/ساعة، لتشكل 6٪ من الإجمالي.

وفي روسيا، بلغ استهلاك الكهرباء 1.1 ألف تيراواط/ساعة، كما سجّل 969 تيراواط/ساعة في اليابان، لتمثلا 4٪ و3٪ على التوالي من الطلب العالمي.

تضاعف طويل المدى

تُظهر البيانات أنه منذ عام 2000 تضاعف الطلب العالمي على الكهرباء ليرتفع من 14.97 ألف تيراواط/ساعة إلى 28.51 ألف تيراواط/ساعة في عام 2022.

وجاء ذلك التضاعف في الطلب على الكهرباء بقيادة الاقتصادات الناشئة، في مقدمتها الصين والهند، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي الصين، ارتفع توليد الكهرباء أكثر من 6 مرات ونصف في العقدين الماضيين، ليرتفع من 1.347 ألف تيراواط/ساعة في عام 2000 إلى 8.840 ألف تيراواط/ساعة بنهاية العام الماضي (2022).

كما صعد توليد الكهرباء في الهند أكثر من 3 مرات خلال العقدين الماضيين، ليرتفع من 573 تيراواط/ساعة في عام 2000 إلى 1.836 ألف تيراواط/ساعة عام 2022.

ومنذ عام اتفاقية باريس للمناخ (2015)، ارتفع الطلب العالمي على الكهرباء من 23.66 ألف تيراواط/ساعة إلى 28.51 تيراواط/ساعة خلال العام الماضي، محققًا نسبة نمو سنوية في المتوسط ٪2.7.

نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء

بلغ متوسط نصيب الفرد من الطلب العالمي على الكهرباء نحو 3.6 ميغاواط/ساعة خلال العام الماضي، وفق التقرير، الذي اطلّعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

ومع ذلك، سجّل نصيب الفرد في بعض الدول الكبرى مستوى أعلى من المتوسط العالمي، ومنها الولايات المتحدة؛ حيث بلغ 13 ميغاواط/ساعة للفرد، و12 ميغاواط/ساعة في كوريا الجنوبية،كما بلغ في الصين والاتحاد الأوروبي 6.2 و6.3 ميغاواط/ساعة للفرد على التوالي.

وفي المقابل، هناك دول أخرى سجّلت مستوى أقل بكثير من المتوسط العالمي للفرد، أبرزها بنغلاديش، حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد 0.6 ميغاواط/ساعة، وفي الهند سجّل 1.3 ميغاواط/ساعة للفرد.

وبصفة عامة، تأتي أيسلندا في المرتبة الأولى عالميًا من حيث نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بمقدار 52 ميغاواط/ساعة، ثم النرويج والبحرين بنحو 24.8 و22 ميغاواط/ساعة على التوالي.

قطاع الكهرباء الأسرع نموًا

يُعد قطاع الكهرباء هو المصدر الأسرع نموًا في الاستهلاك النهائي للطاقة؛ إذ من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الكهرباء بوتيرة كبيرة، مع اتجاه الدول إلى كهربة القطاعات المختلفة؛ لمواجهة أزمة المناخ بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان وتحسين مستوى المعيشة.

وتتوقع السيناريوهات المختلفة أن ترتفع حصة الكهرباء من الاستهلاك النهائي للطاقة إلى ما بين 30٪ وأكثر من 50٪ بحلول عام 2050، مقابل 20٪ بنهاية 2021، وفق إمبر.

وبحسب التقرير؛ فإن نمو الطلب العالمي على الكهرباء خلال العام الماضي يتماشى مع متوسط النمو المسجّل خلال المدّة من 2010 حتى 2021 والذي تبلغ نسبته 2.6٪، وكذلك متوسط نمو الطلب بنحو 2.7٪ منذ اتفاقية باريس في عام 2015.

وشكّلت الصين 54٪ من نمو الطلب العالمي على الكهرباء في 2022، ثم الولايات المتحدة والهند بنسبة 21٪ و18٪ على التوالي، في حين تراجع استهلاك الاتحاد الأوروبي 3٪.

وعلى صعيد المصادر، وفّرت الطاقة الشمسية والرياح نسبة 80٪ من نمو الطلب العالمي على الكهرباء البالغ 694 تيراواط/ساعة خلال العام الماضي، بحسب التقرير.

ويوضح الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة حول العالم وبصفة عامة، لبّت مصادر الطاقة المتجددة مجتمعة (الطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية والطاقة الحيوية ومصادر متجددة أخرى) نسبة 92٪ من نمو الطلب على الكهرباء خلال 2022.

بينما وفرت الكهرباء المولدة عبر الفحم نحو 108 تيراواط/ساعة من الطلب العالمي خلال العام الماضي، لتعوض النقص الحاصل في الكهرباء المولدة عبر الطاقة النووية والغاز، كما غطت أنواع الوقود الأخرى المستعملة في توليد الكهرباء الحجم المتبقي من الاستهلاك البالغ 86 تيراواط/ساعة.

تمويلات الوقود الأحفوري تتراجع في 2022.. وهذه مخاطر نقص الاستثمارات

هبة مصطفى

الطاقة

ترتبط تمويلات الوقود الأحفوري بعلاقة طردية مع معدلات الاستثمار في قطاعات الصناعة، وسجّل حجم التمويل تراجعًا خلال العام الماضي (2022)، رغم ما حققته كبريات الشركات من أرباح مدعومة بقفزة أسعار الطاقة.

وأثارت هذه الخطوة التساؤلات حول إذا ما كان تقديم المصارف والمؤسسات تمويلًا منخفضًا للصناعة خلال العام الماضي -أقل المستويات منذ عام 2016- تغيرًا في السياسات، أم جاء مدفوعًا بعوامل أخرى، بحسب تحليل لنتائج «التقرير السنوي رقم 14 للأعمال المصرفية والفوضى المناخية» نشرته منصة أرغوس ميديا (Argus Media) المعنية بشؤون الطاقة نقلًا عن منظمات غير حكومية.

ويخشى مسؤولون بشركات الطاقة لدى كبار الدول المنتجة من تأثير نقص الاستثمارات في القدرة على تلبية الطلب، وذهب بعضهم إلى توقع قفزة في أسعار النفط واضطراب صناعة الغاز المسال حتى عام 2027، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

تمويلات 2022

بلغ حجم تمويلات الوقود الأحفوري، خلال العام الماضي (2022)، نحو 673 مليار دولار، انخفاضًا من تمويلات العام السابق له (2021) المقدرة بنحو 742 مليار دولار.

ورغم التراجع الإجمالي؛ فقد دفعت مخاوف أمن الطاقة التي سيطرت على الأسواق العالمية العام الماضي (2022) نحو تسجيل تمويل كبريات شركات الغاز المسال 22.7 مليار دولار، بعدما كان في نطاق 15.2 مليار دولار.

واقتربت نسبة الزيادة في تمويل مشروعات الغاز المسال، خلال العام الماضي، من ٪50، وتصدر قائمة ممولي الصناعة «بنك ميزوهو الياباني»؛ إذ قدم يد العون لمشروع «فينشر غلوبال» الأميركي وشركة «جيرا» اليابانية.

واقتنص بنك «رويال بنك أوف كندا» لقب أكبر مصدر عالمي لتمويلات الوقود الأحفوري عام 2022؛ حيث قدّم وحده تمويلات تصل إلى 42.1 مليار دولار، بينما بلغ حجم تمويلات بنك «جي بي مورغان» الأميركي ما يصل إجماليه إلى 434.1 مليار دولار خلال المدة من عام 2016 حتى العام الماضي.

انحيازات التمويل

كان بنك «بي إن بي» الفرنسي على قمة مصارف تمويلات الوقود الأحفوري الأوروبية خلال عام 2022، إذ بلغ حجم تمويلاته 20.8 مليار دولار.

وسيطرت مؤسسة «ميتسوبيشي يو إف جيه» المالية اليابانية على صدارة تمويلات الصناعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بحجم تمويلات بلغ 29.5 مليار دولار.

وتباينت موافقات المصارف الـ60 الكبرى على تمويلات الوقود الأحفوري للمشروعات في 2022، إذ انصبّ تركيزهم على تمويل محطات استيراد الغاز المسال في أوروبا وآسيا، بينما تعثر تمويل محطات التصدير في أميركا الشمالية وقطر وأفريقيا وأستراليا.

وقدّمت البنوك الأميركية حصة تمويلية نسبتها ٪28 خلال العام الماضي (2022)، بما ينخفض عن حصتها في العام السابق له (2021) بنحو ٪33.

ومقابل ذلك، رفعت المصارف التمويلية في كندا واليابان وفرنسا تمويلاتها عن مستويات عام (2021).

السياسات أم الأرباح؟

استبعد تقرير تحليل نتائج أعمال أكبر 60 بنكًا على المستوى العالمي؛ كون تراجع تمويلات الوقود الأحفوري اتجاهًا يعكس تغيرًا في السياسات؛ إذ أكد أن ما جنته شركات النفط والغاز من أرباح إثر ارتفاع أسعار الطاقة انعكس على مستويات الاقتراض وأسهم في خفض التمويلات.

وأسهم في إصدار تحليل أعمال المصارف منظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بقيادة شبكة «رينفوريست أكشن» الأميركية و«أويل تشينج إنترناشيونال»، وبمشاركة 625 منظمة أخرى.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تطور حجم الدعم السنوي للوقود الأحفوري من عام 2012 حتى العام الماضي (2022):

وقالت المنظمات، في تقريرها، إن هناك حالة منخفضة من الثقة حول ما إذا كان خفض تمويلات الوقود الأحفوري سيعد اتجاهًا طويل الأمد، وفسرت ذلك بأن تراجع تمويل 2022 يُعَد استثناءً لا يمكن القياس عليه أو التوقع باستمراره؛ نظرًا إلى إنعاش أرباح النفط والغاز خزائن الشركات.

ودللت على ما توصلت إليه بعدم لجوء كبريات شركات النفط والغاز إلى الاقتراض خلال العام الماضي (2022)، بينما شرعت هذه الشركات في إعلان نتائج مالية قوية في ختام العام.

تراجع الاستثمارات.. ناقوس خطر

يبدو أن تراجع تمويلات الوقود الأحفوري يؤدي إلى تراجع الاستثمارات، ولا سيما فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما، ومن شأن هذا دفع الأسواق العالمية نحو مواجهة نقص الإمدادات وارتفاع في مستويات أسعار الطاقة. وتُشير التوقعات إلى استمرار تداعيات نقص الاستثمارات بالتأثير في المعروض وأسعاره لمدة قد تتراوح بين 3 و4 سنوات إضافية، لحين الانتهاء من المشروعات قيد التنفيذ في الآونة الحالية وتهيئتها للدخول في حيز التشغيل.

استثمارات النفط:

حذر معنيون بقطاع النفط في أسواق مختلفة بالعالم من تداعيات نقص الاستثمارات وتراجع تمويلات الوقود الأحفوري على سوق الإمدادات.

وأبدى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف الصباح، قلقه من «محدودية» السعة الفائضة العالمية للنفط التي خلّفها نقص الاستثمارات خلال السنوات الـ7 الماضية.

وكشف عن هذه التداعيات بالأرقام؛ إذ أوضح أن حجم الاكتشافات الحالية يقدر بنحو ملياري برميل سنويًا، انخفاضًا من 6 مليارات برميل سنويًا كان يجري اكتشافها قبل بدء تراجع استثمارات وتمويلات الوقود الأحفوري.

وأشار الصباح إلى أن الاستثمارات الجديدة -حاليًا- تتركز غالبيتها في الشرق الأوسط ومنتجي منظمة أوبك، مثل الكويت والسعودية والإمارات.

ويرصد الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حجم الاستثمارات المطلوبة لاستكشافات النفط والغاز حتى عام 2030:

وفي الوقت ذاته، أوضح الشيخ نواف الصباح أن استثمارات الشرق الأوسط -وإن كانت تحتل الجانب الأكبر من الاستثمارات العالمية الجديدة لتطوير الخام- قد تستغرق سنوات لإتمام خططها التوسعية، بحسب تصريحاته على هامش انعقاد «قمة كولومبيا العالمية للطاقة» في 12 أبريل/نيسان 2023.

وقدر الرئيس التنفيذي لشركة بايونير ناتشورال ريسورسز «سكوت شيفيلد»، حجم نقص استثمارات قطاع المنبع «التنقيب والاستكشاف» -منذ عام 2015- بنحو تريليون دولار. وفجّر شيفيلد مفاجأة بتوقعه ارتفاع أسعار خام برنت إلى 100 دولار للبرميل قبل نهاية 2023، مشيرًا إلى أن محدودية السعة الفائضة حتى عام 2025 كانت متوقعة قبيل تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الأسواق.

استثمارات الغاز:

لم يقتصر القلق من تراجع تمويلات الوقود الأحفوري واستثماراته على قطاع النفط فقط، بل امتد إلى قطاع الغاز -أيضًا- وربما بمستويات أشد ضراوة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة «تيلوريان» الأميركية المعنية بأعمال الغاز المسال شريف سوكي، أن السعة الإضافية قد تحتاج إلى سنوات للظهور على السطح، مشيرًا إلى أن الخطوط الإنتاجية الجديدة ضمن مشروعات التوسعة في حقل الشمال القطري ستدخل حيز العمل خلال الأعوام من 2026 حتى 2028.

ومن شأن هذه التوسعة تعزيز صادرات البلاد من الغاز المسال إلى 126 مليون طن سنويًا، ارتفاعًا من 77 مليون طن سنويًا -حاليًا- بحسب أرغوس ميديا.

وأوضح سوكي أن الغاز الأميركي يسير على النهج ذاته؛ إذ من المتوقع أن تؤتي الخطط الاستثمارية ثمارها خلال المدة من 2025 حتى 2027، بإضافة 40 مليون طن سنويًا إلى السعة التصديرية.

«فيتش»: قوة السعودية ترفع تصنيف أرامكو إلى + A

عكاظ

رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيفها لشركة أرامكو السعودية إلى +A، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر أخيراً.

وبينت الوكالة، أن رفع تصنيفها للشركة يأتي بعد رفع تصنيف السعودية أخيراً، وذلك بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين الشركة والحكومة.

وأشارت إلى قوة المركز المالي للشركة بدعم من تدفقاتها النقدية الحرة القوية قبل توزيع الأرباح وسياساتها المالية المتحفظة وصافي النقدية، إضافة إلى الإنتاج على نطاق واسع، والاحتياطيات الكبيرة، وانخفاض تكاليف الإنتاج والتوسع في أعمال المصب والبتروكيماويات.

شكراً